الملخص

لمّا كانت ثلاثية المعنى واللفظ والعقل هي أساس تقسيم البحث الذي بُني بدوره على دَوَارن واحد من هذه المفاهيم حول مجمل العلل في الشروح المذكورة؛ فقد كان منهجي في البحث عرض ما نصَّ عليه العلماء تصريحاً أو تلميحاً بالقول أو بالمثال وإرجاعه إلى واحد من المفاهيم الثلاثة ليتَّضح دورها الذي أدركه العلماء في وجود العلة وارتباطها بروح النص وطبيعة التركيب ومراعاة سمت كلام العرب وطرائقهم فيه سماعاً وقياساً . وقد يبدو النظر في علل النحو بعد كلِّ ما كتب عنها قديماً وحديثاً ممّا لا قيمةَ كبيرةً له، لكنَّ وقد يبدو النظر في علل النحو بعد كلِّ ما كتب عنها قديماً وحديثاً ممّا لا قيمةَ كبيرةً له، لكنَّ هدف البحث هنا ليس إحصاءها من جديد، ولا مجرد تصنيفها وذكر اختلاف العلماء فيها، أو تنوع عباراتهم في التعبير عنها، بل هدف البحث هو لفت النظر الى أنَّ العلل وليست هي– كما يشيع– أمور خارجية استوحاها المعللون من النحاة من تأثر النحو بالعلوم العقلية والمنطقية، ولذلك جاءت أغلب العلل مرتبطة بالمعنى: وضوحه، وتجنب اللبس فيه، وفائدته، وإدراك دقته وهو ما يدلّ على أنّ العلة يفرضها النص ولا تُفرَض عليه، فعسى أن يحقق البحث هدفه.

Abstract

Since the trinity of meaning, speech and reason is the basis of the division of research, which was built in turn on one of these Dwarren concepts about the totality of the ills in the annotations mentioned; it was systematic in the research presentation of what the scientists made a statement or a hint of words or example and return to one of the three concepts to clarify their role Which scientists realized in the existence of the bug and its connection to the spirit of the text and the nature of the structure and take into account the names of the Arabs and their ways in which he heard and measured Consideration of the ills as may seem after all what has been written about ancient and modern, which is not a great value, but consider the ills as may seem after all what has been written about ancient and modern, which is not a great value, but the goal of research here is not counted again, not just classification mentioned different scientists in which, or the diversity of their terms in their expression, but the goal of research is to draw attention to the ills and not are- as Ahaa- external matters Inspired Almallon of grammarians are affected as mental and logical science, and therefore most of the ills were linked in the sense: clarity, and to avoid confusion in it, and usefulness, and to recognize its accuracy, which shows that science Imposed by the text does not impose it, it may be that research to achieve his goal

المقدمة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على نبيه الذي اصطفى وبعد:

فقد قدّم علماء السلف رحمهم الله درساً لغوياً تميّز بنهج علمي دقيق، انضبطت فيه أحكام اللغة، واتسقت قواعدها، وهذا البحث هو صورة لجانب من اللغة ضبطه العلماء على ذلك النهج وهو علل حكم المنع .

فكلّ ما جاء من أحكام التركيب اللغوي محكوماً عليه بالمنع اقترن فيه ذلك الحكم بالعلة، ودارت تلك العلة معه وجوداً وعدماً، وليست العلة هنا ترفاً لغوياً، ولا هي زيادة من علوم المنطق على مادة اللغة أو النحو، بل هي ضرورة تُدرك بها وجاهة الحكم بالمنع أو ضعفه، فيُستند بها لتقوية ذلك الحكم وتبريره، بل القياس عليه .

وبعد جمع مواضع تعليل كل حكم بالمنع ثم تأملها، وجدتها لا تخرج عن ثلاث مراجع: المعنى واللفظ والعقل، وتبعاً لتلك المراجع جعلت البحث في ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: العلل المعنوية .

المبحث الثاني: العلل اللفظية .

المبحث الثالث: العلل العقلية .

وختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم نتائجه .

ولمّا كانت شروح الألفية من الكثرة بحيث يصعب الرجوع اليها كلّها، فقد اعتمد بحثي على الأكثر شهرة منها وهي:

شرح ابن الناظم (ت٦٨٦هـ)، وشرح أبي حيان (ت ٧٤٩هـ)، وشرح المرادي (ت ٧٤٩هـ)، وشرح ابن الوردي (ت ٧٤٩هـ)، وشرح ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، وشرح ابن القيّم الجوزية(ت ٧٦٧هـ)، وشرح ابن عقيل (ت ٧٦٩)، وشرح الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، وشرح المكودي (ت ٨٠٧ هـ)، وشرح ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ)، وشرح الأشموني (ت ٩٠٠ هـ)، وشرح السيوطي (ت ٩١١هـ)، وشرح الأزهري (ت ١٢٥٢هـ) .

ولمّا كانت ثلاثية المعنى واللفظ والعقل هي أساس تقسيم البحث الذي بُني بدوره على دَوَارن واحد من هذه المفاهيم حول مجمل العلل في الشروح المذكورة؛ فقد كان منهجي في البحث عرض ما نصَّ عليه العلماء تصريحاً أو تلميحاً بالقول أو بالمثال وإرجاعه إلى واحد من المفاهيم الثلاثة ليتَّضح دورها الذي أدركه العلماء في وجود العلة وارتباطها بروح النص وطبيعة التركيب ومراعاة سمت كلام العرب وطرائقهم فيه سماعاً وقياساً .

وقد يبدو النظر في علل النحو بعد كلِّ ما كتب عنها قديماً وحديثاً ممّا لا قيمةَ كبيرةً له، لكنَّ

هدف البحث هنا ليس إحصاءها من جديد، ولا مجرد تصنيفها وذكر اختلاف العلماء فيها، أو تنوع عباراتهم في التعبير عنها، بل هدف البحث هو لفت النظر الى أنَّ العلل وليست هي- كما يشيع- أمور خارجية استوحاها المعللون من النحاة من تأثر النحو بالعلوم العقلية والمنطقية، ولذلك جاءت أغلب العلل مرتبطة بالمعنى: وضوحه، وتجنب اللبس فيه، وفائدته، وإدراك دقته وهو ما يدلّ على أنّ العلة يفرضها النص ولا تُفرَض عليه، فعسى أن يحقق البحث هدفه .

أسأل الله العون والسداد، والتوفيق إلى الرشاد .

المبحث الأول: العلل المعنوية

١- الاستغناء باللفظ عمّا هو في معناه

يؤدي كلُّ لفظ في العربية معنى لا يؤدّيه غيره، هذا هو الأصل، ولأجله اختلفت الألفاظ لتعبّر عن اختلاف الدلالات، قال ابن جني مرسّخاً هذا المعنى بالمثال: ((من ذلك قولهم: خَضَم وقَضَم، فالخَضْمُ لأكل الرطب كالبطيخ والقثاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقضم للصَّلب اليابس نحو: قضمتِ الدابَّة شعيرَها ونحو ذلك ... فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس حذواً لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث))[١]، وكذلك تؤدي الحركات- وهي أهم وجوه الدلالات النحوية- دوراً في فهم المعنى أو توجيهه أو تقريبه بل ربَّما غيّرت الحركة دلالة الجملة تغييراً عكسياً كما في قوله تعالى: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ ﴾ [التوبة: ٣]، حيث عُدَّت هذه الآية مع ما روي من المواضع التي وقع فيها المعنى باطل، فيمن قرأ (ورسولِهِ) بالجرّ فجعل الله تبارك وتعالى متبرّئاً من رسوله ﷺ، حين عطفه على المشركين عطفاً يؤدي إلى معنى الاشتراك بحكم التبرُّىء، وهو ما لا يتصوَّر قصده من مسلم[٢] .

وقد يعدلون عن اللفظ استغناءً بآخر في معناه قال سيبويه: ((ويستغنون بالشَّيءِ عنْ الشَّيءِ الذي أصله في كلامِهِمْ أن يُستعمل حتَّى يصيرَ ساقطًا))[٣]، فإذا وقع في الكلام عند العرب لفظان أو أسلوبان يعبّران عن المعنى نفسه امتنع اجتماعهما معاً إلاّ إذا قصدوا التوكيد .

وبناءً على هذا المفهوم منع شُرّاح الألفية الجمع بين اللفظين إذا دلّا على ذات المعنى، فاللام حرف نداء يستعمل لنداء البعيد، وهو يدلّ على التنبيه أيضاً، والهاء التي في اسم الإشارة تُستعمل للتنبيه أيضاً، فمنعوا ذلك من قبيل اجتماع تنبيهين في كلمة واحدة، قال أبو حيان: ((أنَّ اللام تمتنع إذا قدمت على اسم الإشارة ها وها هنا للتنبيه فيجوز أن تقول ها ذاك ولا يجوز أن تقول: ها ذلك، قيل لأنَّ ها للتنبيه واللام للتنبيه فلا يجتمعان))[٤] .

ومن ذلك أيضاً منعهم توكيد المثنى بأجمع، حيث استغنوا عن ذلك بكلا وكلتا اللتين بمعنى (أجمعان، و جمعاوان)، فلا يجوز أن تقول: (جاء الهندان جمعاوان)، ولا (جاء اللاعبان

اجمعان)، قال ابن هشام: ((ولا يجوز تثنية أجمع ولا جمعاء استغناءً بكلا وكلتا كما استغنوا بتثنية سِيٍّ عن تثنية سَواء))[٥]، ووضع النحاة شروطاً للاستغناء عن اللفظ منها:

١- أنْ يكون مابعده دالاً عليه، قال ابن الأنباري: ((قد يُستغنى ببعض الألفاظ عن بعضٍ إذا كان في المذكور دلالةٌ على المحذوفِ))[٦] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ ﴾، [ص: ٥٢]، أي: قصرن طرفهن على أَزوَاجهنَّ فَلَا يردن غَيْرهنَّ[٧].

٢- قرب تأويل المستغنى عنه وسهولته وهو ما عبّر عنه ابن جني بالملاطفة قال: ((وذلك أنَّا نرى العرب قد غيرت شيئاً من كلامها من صورةٍ إلي صورةٍ، فيجبُ حينئذٍ أن تتأتّى لذلك وتلاطفه لا أن تتخبّطه وتتعسَّفَهُ))[٨] .

٣- أن يتوافق اللفظ (المستغنى به) مع أمثلتهم وصورهم كما كان المحذوف(المستغنى عنه) موافقاً، قال ابن جني: ((العرب إذا غيَّرت كلمةً من صورةٍ إلي أخرى، اختارت أن تكون الثانيةُ مُشَابِهَةً لأصولِ كلامهم ومُعْتَادِ أمثلتهم وذلك أنَّكَ تحتاجُ إلي أنْ تُنِيبَ شيئاً عن شيءٍ؛ فأولى أحوالِ الثاني بالصواب أن يُشابِهَ الأولَ ومن مُشابهته له أنْ يُوَافِقَ أمثلةَ القومِ، كما كان المُناب عنه مثالاً من مُثلهم أيضاً))[٩] .

٤- أنْ لا يكون الاستغناء دون سببٍ أو دافعٍ، وإلاّ كان ضرباً من الإفساد اللغوي والفوضى التي لا تقبلها اللغة العربية، لذا يُؤكد النحاة على تعمُّد العرب إحداث هذا الاستغناء .

٥- أن يكون الكلام بعد الاستغناء وقبله جيداً ولكنّه بعده أجود وأبلغ، وهذا ما قصده سيبويه بقوله: ((لو حَسُنَ الكلام بالذي لا يستغنى عنه لحَسُنَ الذي يستغنى عنه))[١٠]؛ أي: إنَّ العرب انتقلت بالاستغناء من كلام فصيح إلى كلام أفصح له القدرة على إيصال المعنى وتجويده .

ومن ذلك ماذكره سيبويه في لفظة (هذا) قال: ((ولكنَّهم حذفوا (ذا) لكثرة استعمالهم إيّاه وتصرفهم حتَّى استغنوا عنه بـ(هذا)))[١١] .

ومن الاستغناء أيضاً ماذكره ابن السراج قائلاً: ((الاسم الذي يرتفع بأنّه فاعل هو والفعل جملة يستغني عليها السكوت وتمت بها الفائدة للمخاطب تمت بها الفائدة للمخاطب))[١٢] .

ولعلَّ منع شُرّاح الألفية- كغيرهم من النحاة- اقتران (أل) بالمضاف دليل على ماذكرناه سابقاً من أنَّ العرب استغنت عن كلام فصيح الى أفصح منه، لتعارض الجمع بين أداتي تعريف في لفظ واحد، حيث منعوا قولك: (الضارب زيدٍ)، قال الأزهري: ((فلا يسوغ وصل (أل) بالمضاف إذا كان وصفاً في كل حال))[١٣]، إذ استغنوا بالإضافة هنا عن تعريف المضاف بـ(أل).

وكذلك إذا كان الفاعل عامّاً مبهماً جاز ظهور التمييز إذا جاءت به فائدة معنوية لم تُتَحصَّل بالفاعل عند النحاة ممَّن أدركوا القيمة الدلالية لمجيء التمييز مع الفاعل في هذا الموضع، ومنع آخرون الجمع بينهما مطلقاً لعدم الفائدة، ومنهم شُرّاح ألفية ابن مالك اذ ذهبوا الى منع الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في باب (نعم وبئس) فنجدهم استغنوا عن ذكر التمييز للعلم به، فيمتنع أن تقول: نِعمَ الرَّجُلُ رجُلاً زيدٌ لأنّ الإبهام قد ارتفع بظهور الفاعل، فلا حاجة إلى التمييز[١٤] .

وقد تكون مراعاة اللّفظ اختيارية في منع المسألة، كمنعهم حذف نون (كان) طلباً للخفة، قال ابن عقيل: ((والقياسُ يقتضي أن لا يُحْذَفَ منه بعد ذلك شيء آخرُ لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال؛ فقالوا: لم يَكُ وهو حَذفٌ جائزٌ لا لازم))[١٥] . ومثل الشاطبي بهذا الموضع بآيات من القرآن منها قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُ فِي ضَيۡقٖ مِّمَّا يَمۡكُرُونَ ﴾ [النحل:١٢٧]، ﴿ قَالُواْ لَمۡ نَكُ مِنَ ٱلۡمُصَلِّينَ ٤٣ وَلَمۡ نَكُ نُطۡعِمُ ٱلۡمِسۡكِينَ ﴾ [المدثر: ٤٣-٤٤]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَمۡ يَكُ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ [النحل: ١٢٠]، ووصفه بالجواز ثم علّله قائلاً: ((ووجهُ هذا الحذف أنها لما كثر استعمالهُم لها؛ إذ هي أصلٌ لكلّ فعل وحدث، وجرت في كلامهم، وكانت النون تشبه حرف اللين إذا كانت ساكنة، لأنَّها غُنّة في الخيشوم، عاملوها معاملة حرف اللين، فحذفوها مع الجازم تشبيها لها به. فالعلّة أمران: كثرةُ الاستعمال، والتشبيه بحرف اللين؛ ولذلك لم تحذف نون: لم يَضُن، ولم يَهُنْ، ولم يَبِينْ؛ لأنّها لم يكثر استعمالها كثرة استعمال لم يكن))[١٦]، فالشاطبي علّل جواز الحذف بمشابهة النون لحروف اللّين، فضلاً عمّا شاع من حذفها لكثرة الاستعمال، ومعلوم أنَّه لا يكثر استعمال اللفظ وقد حُذِفَ منه شيء إلاّ حين يكون ذلك المحذوف محدداً في الذهن معلوم المعنى .

٢- ظهور المعنى أو خفاؤه

غاية اللغة التواصل والبيان، ووسيلتها الألفاظ والتراكيب، ولا بدَّ أن تكون تلك الوسائل معبّرة عن أغراض المتكلّم ومقاصده، حتى لقد قصر ابن جني وظيفة اللغة على تحقيق تلك الأغراض فقال في تعريفها أنّها: ((أصوات يُعبّر بها كلُّ قوم عن أغراضهم))[١٧]، فمتى ما تحقق ذلك على وجهه الصحيح وبألفاظه المناسبة تحقَّقت غاية المتكلّم في التواصل، أمّا إذا كان المعنى خافياً أو ملبِساً أو لا فائدة فيه فذاك عكس الغاية وخلاف الهدف من وجود أي لغة، يقول الدكتور تمام حسان: ((إن اللغة العربية- وكل لغة أخرى في الوجود- تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها لأنَّ اللغة المُلبِسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم، وقد وُضِعت اللغات أساساً للإفهام، وإن أعطاها النشاط الإنساني استعمالات أخرى فنية ونفسية))[١٨] .

وقال الدكتور محمد عجاج الخطيب: ((والخفاء في اللفظ أو المعنى أو التركيب يُحدِثُ الاشتباه

والالتباس الذي قد يكون منشؤه اللغة، لتردُّد اللفظ بين الحقيقة والمجاز والوضوح والإبهام ونحو ذلك))[١٩] .

لذا نجد النحاة– ومنهم شُرّاح الألفية– يمنعون كلَّ مسألة تقود إلى خفاء المعنى أو التباسه بغيره أو عدم فائدته .

فمن أوضح أمثلة ذلك منعهم إقامة المفعول الثاني من باب (ظنَّ وأخواتها) لما فيه من إلباس للمعنى بالأول، فلو قلنا: (أعطى زيداً عمراً) وجب إقامة الأول ويمتنع إقامة الثاني، قال ابن الناظم: ((فلو خِيفَ الالتباس، كما في: (أعطى زيداً بشرًا) وجب نيابة الأول، وإنْ كان الثاني من المفعولين هو الأول في المعنى فأكثر النحويين لا يُجيز نيابة الثاني عن الفاعل، بل يوجب نيابة الأول، نحو: (ظنَّ زيد قائمًا)، لأنَّ المفعول الثاني من ذا الباب خبر، والخبر لا يُخبَر عنه)) [٢٠] .

ومن ذلك أيضاً منعهم تقديم المفعول به على الفاعل إذا التبس الفاعل بالمفعول بسبب تساويهما في الرُّتبة، وعدم وجود قرينة تبيّن أحدهما، قال صالح الأزهري: ((ويُخاف اللَّبس إذا كان الإعراب تقديريًّاً كموسى وعيسى، وليس هناك ما يُبيّن الفاعل من المفعول، فيجب في هذه الحالة تقديم الفاعل وتأخير المفعول))[٢١]، ثم ذكر بعد ذلك جواز تقديم المفعول إن أُمِنَ التباسه بالفاعل، قال: ((وأمّا إذا كان الإعراب تقديريّاً ولكن هناك ما يُبيّن الفاعل من المفعول، لا يجب التأخير وذلك كقولك: (أكل موسى الكمثرى)، فلو عكستَ هذا المثال بأنْ قدّمتَ المفعول وأخَّرت الفاعل لجاز؛ لأمنِ اللَّبس))[٢٢] .

ومراعاة لبيان المعنى واضحاً في منعهم تقدُّم الخبر على المبتدأ إنْ حدث التباس في تقدُّمه، فإذا قُلنا: (محمد أخوك) يتعيَّن أنْ يكون محمد المبتدأ وأخوك الخبر، لأنّ كلاً منهما صالحٌ لأنْ يكون مبتدأ إنْ تقدّم إذ لا قرينة تفرّق بينهما، قال ابن هشام: ((يجب تأخرُّ الخبر في أربع مسائل: إحداها: أن يُخاف التباسه بالمبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين أو متساويين ولا قرينة، نحو: (زيد أخوك) . الثانية: أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل نحو: (زيد قام)))[٢٣]، فقد أجروا الأمر على أصله من سبق المبتدأ للخبر وجوباً إذا أدّى الخروج عن الأصل إلى الضرر بتأدية المعنى .

ومن ملامح خفاء المعنى النحوي في العربية سوى اللّبس عدمُ الفائدة، من ذلك قولهم: ((لا تؤكد النكرة عند عدم الفائدة اتفاقاً، ومع حصول الفائدة لكون المُؤكّد محدوداً، والتوكيد من الألفاظ الدالة على الشمول، نحو: (اعتكف شهراً كله) و(قام ليلة كلها)، فالتحقيق جوازه))[٢٤]، لذا قرر النحويون أنَّ الأصل في الكلام أن يوضع للفائدة فلا يجوز الابتداء بالنكرة مثلاً لأنَّها لا تفيد، وإلاّ لما قال ابن مالك في تعريف الكلام بأنه: ((لفظ مفيد))[٢٥]، وبتعريفه هذا يخرج ما هو غير مفيد

من كونه كلاماً نحو: ((الكلمة، نحو: (زيد)، والمركب تركيباً تقييدياً نحو:(غلام زيد) أو تركيباً إسنادياً لا يُجهل كـ(النار حارة)، أو لم يُقصَد ككلام النائم، أو قُصِد لغيره لا لذاته كالجملة الموصول بها، فلا يُسمّى شيءٌ من ذلك كلاماً في الاصطلاح لكونه غير مفيد الإفادة الاصطلاحية، وهي إفهام معنى يَحسُن السكوت عليه))[٢٦]، لذا منع الشُرّاح كغيرهم من النحاة كل مسألة لا يفيد تركيبها فائدة معنوية جديدة .

والأمثلة التي أوردها شُرّاح الألفية في عدم الفائدة كثيرة، فقد منعوا الإخبار باسم الزمان عن الجُثّة، إن لم يُفدْ معنى، وحصروا جواز الإخبار باسم المعنى، قال ابن هشام: ((ويخبر بالزمان عن أسماء المعاني، نحو: (الصومُ اليومَ) و(السفرُ غداً) لا عن أسماء الذوات، نحو: (زيدٌ اليومَ)، فإنْ حَصَلَتْ فائدة جاز))[٢٧]، وعبّر السهيلي عن ذلك أوضح تعبير في قوله: ((ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث، ولكن تكون إخباراً عن المصادر، ولم يعلل النحويون هذا الأصل بأكثر من أن قالوا: إنّما لم يجُز ذلك لأنّه لا فائدة فيه ... لأن الجثث ليست بأحداث فيُحتاجُ إلى تقييدها بما يقارنها وتأريخها بما يحدثُ معها))[٢٨]، وقد تكون الفائدة بأن يكون المبتدأ موصوفاً، نحو: (أكُلَّ يوم ثوبٌ تلبسه ؟)، أو يكون المبتدأ عاماً واسم الزمان خاصّاً، نحو: (نحن في شهر كذا)[٢٩]، فقول ابن هشام: (إنْ حَصَلَتْ فائدة جاز) دليل واضحٌ على أنّ حكم المنع أو الجواز يرتبط بحصول الفائدة أو عدمها .

وكذلك منعوا توكيد النكرة لعدم الفائدة أيضاً، فاذا قلنا: (رأيت رجلاً نفسَهُ) لم يُفد التوكيد شيئاً، قال ابن القيم: ((لا تؤكَّدُ النكرةُ عند عدم الفائدة اتفاقاً ومع حصول الفائدة لكون المؤكد محدوداً، والتوكيد من الألفاظ الدالّة على الشمول نحو:(اعتكفَ شهراً كلَّه) و(قام ليلةً كلَّها)))[٣٠] والقارئ لنصّ ابن القيم يفهم منه جواز توكيد النكرة إذا كان ذلك يُفيد، بأنْ كانت النكرة متبعضة أو محدودة وتوكيدها من الألفاظ الدالّة على الشمول فمتى انتفت الفائدة من توكيدها امتنعت المسألة.

وأفاض النحاة في ذكر الفائدة في حديثهم عن مسوِّغات الابتداء بالنكرة . قال ابن السراج: ((إنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المَحْضة؛ لأنّه لا فائدة فيه . وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلُّم به. ألا ترى أنك لو قلت: رجلٌ قائمٌ، أو رجلٌ عالمٌ، لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنَّه لا يُستنكر أن يكون في الناس رجل قائمًا أو عالمًا))[٣١]، وقال الشاطبي: ((إنّ الابتداء بالنكرة ليس مقتصراً به على مواضع من الكلام دون أُخَرَ، ولا محصورة بشروط تتعدّد، وإنَّما المُعتبر في ذلك حصولُ الفائدة عند الابتداء بها، وذلك أنّ من المتأخرين من يقول: لا يُبتدأ بالنكرة إلا بشروط . ثم يذكر من المواضع التي وقعت فيها الفائدة مثل ما ذكره الناظم، كالجزولى، وابن عُصفور في

المقرب، وابن أبي الربيع في البسيط، وغير هؤلاء فيوهِمُ كلامُهم أنّ الابتداء بالنكرة مقصور على تلك المواضع، وأنَّ ما عداها عَرٍ عن ذلك، وليس كذلك وذلك أن السبب الذي لأجله امتنع الابتداء بها عند النحويين المتقدمين كُلِّهم، ومن اعتُبِر كلامُهم من المتأخرين، إنما هو عدم الفائدة في الإخبار عنها))[٣٢]، فاشتراطهم حصول الفائدة هو الأساس في جعل الابتداء بالنكرة جائزاً، ومرُّد الشروط التي ذُكرت في ذلك كلّه راجع إلى الفائدة .

٣- دقة تأدية المعنى

تميزت العربية عن سائر اللغات بتنوع طرائق التعبير فيها، تنوعاً يقترن بالغرض الدقيق أو اللطيف الذي يبتغيه المتكلم، حتى لقد قرر العلماء أنْ لا معنى متطابقاً لتعبيرين مختلفين مهما دقّ الفرق بين التعبيرين، ولذا نجد كتب البيان القرآني مثلاً تزخر بشرح خفايا المعاني وراء تنوع التعبير القرآني الكريم، فلو نظرنا إلى قوله تعالى: ﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةًۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٞ ﴾ [الحج: ٦٣]، قال الزمخشري ((فإن قلت: فما له رفع ولم ينصب جوابا للاستفهام ؟ قلت: لو نصب لأعطى ما هو عكس الغرض، لأنّ معناه إثبات الاخضرار، فينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار، مثاله أن تقول لصاحبك: ألم تر أني أنعمت عليك فتشكر: إن نصبته فأنت ناف لشكره شاك تفريطه فيه، وإن رفعته فأنت مثبت للشكر . وهذا وأمثاله مما يجب أن يرغب له من اتسم بالعلم في علم الإعراب وتوقير أهله))[٣٣].

ورأى العلماء في تنكير المشتق تعظيماً[٣٤] في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّشۡهُودٞ ﴾[هود: ١٠٣] .

ومن ذلك أيضاً الإعجاز في تقديم الخبر على المبتدأ في قوله تعالى: ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمۡ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[الحشر: ٢]، وجد البيانيون في تقديم الخبر (مَّانِعَتُهُمۡ) على المبتدأ (حُصُونُهُم) لغرض الدلالة على فرط اعتقاد المشركين في حصانتها وزيادة وثوقهم بمنعتها، وفي إسناد الجملة الاسمية الواقعة خبراً لـ(أنَّ) دليل على تقريرهم في أنفسهم أنَّهم في عزة وامتناع فلا يتعرّضهم معترض، ولا تتحقق هذه الدلالة لو قيل: (وظنوا أنَّ حصونهم مانعتهم من الله)[٣٥].

من جانبهم؛ منع النحاة- ومنهم شُرّاح الألفية- كلّ ما أدى من الأحكام النحوية إلى الإخلال بدقة المعنى الذي يؤدِّيه التركيب، وذلك إدراكاً منهم لقيمة كلّ تقديم أو تأخير أو حذف أو ذكر أو انفصال أو اتصال، أو غير ذلك ممّا يطرأ على أصل التركيب النحوي فيفيد معنى دقيقاً لا يتحقق إلاّ به .

وليست العلة في المنع هنا علّة نحوية إذ لا يترتَّب على ترك المنع خطأ نحوي، بل يترتَّبُ عليه تفويت دقة التعبير في تأدية المعنى، فلا خطأ نحوياً- مثلاً- في تغيير موضع المقصور

والمقصور عليه في أسلوب القصر، غير أنَّ ذلك القصر يؤدي في المعنى الدقيق ما يتطلب تقديم شيء بعينه على سواه .

ولإدراك النحاة قيمة حركيّة الجملة نجد شُرّاح الألفية يمنعون حذف الضمير المنفصل، بخلاف الضمير المتصل، لأن الضمير المنفصل يدلّ على الاختصاص والاهتمام، ويؤدي معنى لا يؤديه المتصل(٣٦)، من ذلك قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥]' فالضمير المتصل يفيد اختصاص الله تعالى بالعبادة، ولأن تقديم المفعول وهو (إياك) على عامله (نعبد) يؤتى به للقصر والحصر، والمعنى: نخصك بالعبادة، أو لا نعبد إلا إياك. قال الأخفش: ((وقوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[الفاتحة: ٥]، ولم يقل: نعبدك لانَّ هذا أوكد، قال سيبويه: كأنهم إنّما يقدمون الذي بيانه أهم إليهم وهم ببيانه أعنى وإنْ كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم والعبادة في اللغة الطاعة مع تذلل وخضوع))(٣٧)، كما أنّ في حال اتصال الضمير يُحتمل أن يكون المعبود هو (الله)، أو غيره، فتأخير الضمير في الآية لا يترَّتب عليه خطأ نحوي، بل يترَّتب عليه ضياع ما وضِعَ عليه التركيب من دقة في تأدية المعنى لا تتحقق إلاّ مع تقديم الضمير على الفعل ولذا منع النحاة هنا التأخير لئلا يفوت ذلك المعنى .

وجعل الشُرّاح أحد أسباب منع تقدُّم الخبر على المبتدأ أن يكون الخبر محصوراً فإذا تقدّم يوهم في فهم المعنى المراد منه، قال ابن الوردي: ((ومنها: قصد بيان انحصار جملة ما للمبتدأ من الأخبار التي يصح فيها النزاع، كقولك: (إنّما زيدٌ شاعرٌ) في الرد على معتقد كتابته وشعره، أو كتابه لا شعره، وحمل على (إنّما) المحصور بـ(إلاّ) بعد نفي، مع أنّ التقديم مع (إلاّ) لا يضر بالمعنى))(٣٨)، فالضر بالمعنى إخلال به .

ولمّا كان عامل المصدر المؤكد قد جيء به لتقوية معنى عامله وتقريره امتنع حذفه، وجاز حذف عامل المصدر غير المؤكد، فلا يجوز أن تقول: زيدًا ضربًا بمعنى اضرب زيدًا ضربًا، وإذا قيل لك: هل ضربت زيدًا، فلا يجوز لك أن تقول: نعم ضربًا، حتى تقول: نعم ضربته ضربًا، قال أبو حيان: ((يمتنع حذف العامل في المؤكد، وذلك أنّ التوكيد إنّما جيء به لتقرير السابق وتثبيته فطال الكلام بذكر التوكيد ... فهو شبيه بالمفعول به لإفادته معنى زائداً على مدلول العامل فيه))(٣٩)، وقال الشاطبي: ((إنّ المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله، وتقرير معناه، وحذفه منافٍ لذلك فلم يجُز))(٤٠) .

وذهب الشُرّاح إلى جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب (نعم وبئس) إنْ كان الفاعل عامّاً مبهماً، وظهور التمييز يُتحصّل به دقة تأديته لمعنى لم تُتَحصَّل بالفاعل، كأن يكون التمييز مذكوراً للتوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [التوبة:

٣٦]، وإلاّ امتنع الجمع بينهما على نحو ما ذكرناه سابقاً .

وكان الشاطبي الأكثر تفصيلاً في هذه المسألة، حيث قال: ((إذ كان الفاعل إذا أَتَى ظاهراً لا يَحتاج إلى تمييز، وإن أَتَى ضميراً احتاج إليه، وذلك أنَّ أصل التمييز أَلاَّ يَجتمع مع الفاعل الظاهر، لأنَّه إنَّما أُتِي به ليفسِّر جنس الممدوح أو المذموم حين لم يَتَبيَّن بالإضمار، فإذا أُظهر كان الجنس بَيِّناً بنفسه، مستغنياً عن التفسير، فكان الجمع بينهما جمعاً بين العِوَض والمعوَّض منه، لكنْ لما جاء السَّماع به اختُلف في إجراء القياس على ما سُمع وعدم إجرائه))[٤١]، فالشاطبي يرفض الجمع بينهما حين تنعدم فائدة جديدة في التمييز عمّا هي عليه في الفاعل، ولا يردُّ عن رفض ذلك إلاّ مجيء الجمع بينها سماعاً .

المبحث الثاني: العلل اللفظية

١- مناسبة اللفظ للمعنى

ليس للأصوات في ذاتها دلالات، فالعلاقة بين اللفظ ومدلوله علاقة اعتباطية عشوائية، لكنَّنا مع ذلك لا نَعدَم في لغتنا المُعجِزة مواضعَ تُفيد فيه أصوات اللّفظ دلالات معنوية ساندة لأصل ما وُضِع اللّفظ عليه من معنى، حتى عقد ابن جني في كتابه فصلين في هذا المبحث هما (باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني) و(باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني)[٤٢]، وقطع بعض العلماء حتى رأى ((أنّ المرء بمكنته أن يقول في غير تردُّد إن للحرف في العربية إيحاءً خاصّاً، وهو إنْ لم يكن يدلُّ دلالة قاطعة على المعنى، فإنّه يدلُّ دلالة اتجاه وإيحاء، ويثير في النفس جوَّاً يهيِّء لقبول المعنى ويوجِّهُ إليه))[٤٣] .

ومن علل المنع في شروح الألفية- كما هو الحال في الدرس النحوي العربي- ما يرتبط باللفظ وتستدعيه أحكامه، فيُمنع كلَّ ما يُخالف تلك الأحكام، وكثيراً ما كان للفظ دورٌ في بناء الأحكام النحوية أو نقضها ((فلو قال قائل: (ضرب موسى عيسى) لاقتضى هذا التركيب الجُمَلي أن تكون الدلالة المستفادة منه أن موسى الفاعل وعيسى المفعول به، ولو قال آخر:(هنَّ حَوّاجُ بيتِ الله) لكان المعنى المتعين من هذه الحركة الإعرابية أن النساء قد حَجَجْنَ . وإذا ما قيل: (هن حوّاجُ بيتَ الله)، فإن المعنى من هذه الحركة الإعرابية أنَّ النساء يُرِدْنَ الحجَّ ولمّا يَفعلْنَ))[٤٤].

فقد تكون علّة مراعاة اللّفظ مرتبطة بما يتحقَّق من تناسب اللّفظ لمؤدَّى المعنى،إذ قد تكون مقاطع التركيب أو أصواته بحد ذاتها معبِّرة عن معنى لا يتحقق بدونها، ولذلك منع الشُرّاح حذف حرف النداء مع المندوب والمستغاث، لأن المقصود فيهما مدّ الصوت، والحذف ينافي ذلك، قال ابن الناظم: ((يجوز حذف حرف النداء اكتفاء بتضمُّن المنادى معنى الخطاب إنْ لم يكن مندوباً

أو مضمراً أو مستغاثاً أو اسم الجنس أو اسم إشارة، لأنَّ الندبة تقتضي الإطالة ومدّ الصوت، فحذف حرف النداء فيها غير مناسب، وهكذا الاستغاثة فإنَّ الباعث عليها هو شدة الحاجة إلى الغوث والنصرة فتقتضي مدَّ الصوت ورفعه، حرصاً على الإبلاغ، وحرف النداء مُعين على ذلك))[٤٥]، فما في صيغة الندبة والاستغاثة من صوت المدّ وما فيه من تطويل معين على تأدية المعنى المقصود من توصيل الصوت والجهر به للنادب أو المستغيث .

وكذا الحال بالنسبة إلى منعهم نداء البعيد بأدوات نداء القريب، قال الشاطبي: ((القسم الثاني: الدَّاني، أي (القريب) وأتى له بأداة واحدة وهي الهمزة، فقال: (للدَّاني)، يعني الذي يُنَادى به الدَّاني، فتقول: أزيدُ إفعلْ، ولم يقلْ هنا:(كالدَّاني) كما قال في القسم الأول:(كالنَّائي) لأنَّ هذا الاعتبار معدوم في نداء(القريب) بالهمزة فإنَّ العرب لا تنادي (البعيد) نداء القريب، كما تنادى القريب نداء البعيد))[٤٦]، فالهمزة لا تقبل المدّ فلا تصلح لنداء البعيد، أمّا حروف نداء البعيد فإنَّ إمكانية التطويل فيها بمدِّ أصوتها تعيّن المقصود منها في نداء البعيد نداءً مسموعاً .

ومن قبلُ صرّح سيبويه بذلك فقال: ((وقد يستعملون هذه التي للمَدِّ[٤٧] في موضع الألف[٤٨]، ولا يستعملون الألفَ في هذه المواضع التي يمدُّون فيها))[٤٩].

وقد تكون مراعاة المعنى ترتبط بنقض التوافق الشكلي (اللفظي) الذي لأجله جازت المسألة كما هو الحال منع إعمال اسم الفاعل الدّال على الماضي؛ لأنَّ لفظه لا يشبه لفظ الفعل الماضي، وجاز إعمال اسم الفاعل لفعله الدّال على الحال لمشابهته له في الحركات والسَكَنات قال ابن الأنباري: ((إنَّ الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه، ألا ترى أنَّ (يضرب) على وزن (ضارب) في حركاته وسكونه؛ ولهذا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل فلما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الأوجه؛ استحق جملة الإعراب الذي هو الرفع، والنصب والجزم، ولكلِّ واحد من هذه الأنواع عامل يختصّ به))[٥٠]، وقال ابن الناظم: ((ولا يجيء اسم الفاعل إلاّ جاريًا على مضارعه: في حركاته وسكناته، وكضارب، ومُكرمٍ، ومستخرج ويعمل عمل فعله: مجرّدًا، ومع الألف واللام، فإذا كان مجردًا عمل بمعنى الحال، والاستقبال لشبهه حينئذ بالفعل الذي بمعناه: لفظًا ومعنىً، ولا يعمل بمعنى المضي، لأنَّه لم يُشبه لفظه الفعل الذي بمعناه))[٥١] .

ولأجل التناسب اللفظي بين التعجب وأفعل التفضيل منع شُرّاح الألفية أن يُصاغ أفعل التفضيل ممّا لا يَصِحُّ صياغة أفعل التعجب منه، قال المرادي: ((سوّت العرب بين أفعل التفضيل وفعل التعجب فيما يصاغان منه؛ لما بينهما من التناسب، فما جاز صوغ التعجب منه جاز أفعل التفضيل منه، وما لا يجوز صوغ فعل التعجب منه لفقد بعض الشروط لا يجوز صوغ

أفعل التفضيل منه))[٥٢]، وقال المكودي: ((أفعل التفضيل يجوز صوغه من كل فعل صِيغَ منه فعل التعجب ويمتنع صوغه من كل فعل عَدِمَ بعض الشروط المذكورة في باب التعجب))[٥٣] فلما جرى الفعلان على صيغة لفظية واحدة، ولا يُفرِّق بينهما إلاّ الدلالة؛ توافقت لأجل ذلك شروط صياغة كلٍّ منهما، فما صحَّ منه صياغة أفعل التفضيل صحّ منه صياغة أفعل التعجب فالحكم في جواز صياغة أحدهما أو منعها مبنيٌّ على ما بينهما من المواءمة اللفظية .

وقد تكون مراعاة أحكام اللفظ لازمةً في منع مسألة ما، كمنعهم الفصل بين ما يجري مجرى الكلمة الواحدة في التلازم وهو المضاف والمضاف إليه، قال ابن الناظم: ((ذهب كثير من النحويين أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بشيء إلا في الشعر))[٥٤]، وقال المرادي: ((مذهب أكثر البصريين أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ممتنع إلاّ في الشعر))[٥٥]، فالعلة في ذلك المنع ما عليه لفظ المضاف والمضاف إليه من شدَّة التلازم والترتيب حتى ليُعدّا في حكم اللفظ الواحد الذي لا يُفصل بين حروفه .

٢- موافقة اللفظ للهجات العرب

علّل النحاة كلام العرب، أحكاماً وتوجيهات، حتى اتَّسق النظام النحوي العربي في علل شمِلتْ أكثر مسائله، فيقوم الحكم لوجود العلة وينتفي بنفيها، غيرَ أنَّ كثيراً من تلك المسائل أوجبها النحاة أو منعوها لغير علة، وإنَّما لمجرد موافقة المسموع من كلام العرب، قرآناً وقراءات شعراً ونثراً، وهم في كل ذلك ينظرون إلى السماع نظرة احترام فيقبلونه ويبنون عليه لغير علّة عقلية تُوجِبه حتى شاعت عبارات (هكذا قالت العرب ... ونحوها) .

وقد أدرك العلماء أنَّ الاحتكام إلى موافقة السماع هو الأصل الذي ينبغي أن تجري عليه أحكام النحو منعاً وإيجاباً وجوازاً، فيحكم بذلك بصرف النظر عن وجود العلة اللفظية أو المعنوية بل يكفي الحذو حذو طريقة العرب في أساليبها وألفاظها قال ابن سنان: ((فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سُلِّط على ما يُعلَّل النحويون به لم يَثبُت معه إلا الفذُّ الفرد بل ولا يثبت شيء البتة. ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول-هكذا قالت العرب- من غير زيادة على ذلك))[٥٦].

وذهب سيبويه إلى أنَّ شبه الجملة يمتنع إجراؤها مجرى الفعل، معتمداً في حكمه على ما سُمع من العرب، قال: ((واعلم أنّه لا يقال: قائماً فيها رجلٌ فإن قال قائل اجعله بمنزلة راكباً مرَّ زيدٌ، وراكباً مرَّ الرجلُ، قيل له: فإنَّه مثله في القياس، لأنَّ فيها بمنزلة مرَّ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لأنَّ (فيها) وأخواتها لا يتصرَّفْنَ تصرُّف الفعل، وليس بفعل، ولكنَّهُنَّ أُنزِلْنَ منزلة ما يُستغنى به الاسم من الفعل، فأجرِه كما أجرته العرب))[٥٧]، فالحكم بمنع إجراء شبه الجملة مجرى الفعل سببه أنَّ العرب لم تنزلهما منزلة واحدة في ذلك .

وقال ابن مالك: ((منع أكثر النحويين تقديم المرفوع الملابس ضميراً عائداً على المنصوب نحو ضربَ غلامُه زيداً، والصحيح جوازه لوروده في كلام العرب الفصحاء))[٥٨]، فحجة المنع عند أكثر النحاة غير مقبولة عند ابن مالك بسبب احتكامه إلى ما عليه كلام العرب والسماع منهم.

وقال أبو حيان في تقسيم الضمائر: ((دلَّ كلامه على أن العرب لا تنادي ضمير المتكلم؛ فلا تقول: يا أنا، ولا ضمير الغائب، فلا تقول: يا إياه، ولا: يا هو فكلام جهلة الصوفية في نداء الله تعالى: ياهو ليس جاريًا على كلام العرب))[٥٩] فقد حكم أبو حيّان بالمنع جرياً على ما قرَّره العرب من تقسيم الضمائر إلى ضمائر تكلّم وخطاب وغيبة وحضور .

ومنع الشاطبي ما أجازه بعض البصريون من حذف الضمير العائد في جملة صلة الموصول لأنَّ في حذفه خروجاً على قواعد الكلام العربي، قال: ((واعتذرَ البصريون عن حذفِ الضّمير بأنَّه قد يجوزُ حذفهُ من الخبرِ والصّفة والحالِ، والذي دعاهم إلى هذا التَّأويل الهربُ من إثبات ما لم يثبت في كلام العرب فالصحيح ما ذهب إليه البصريون))[٦٠]، فحجة القياس على جملة الخبر والصفة والحال قائمة لكنّه مع هذا احتكم إلى المحافظة على ما في السماع من أصل القاعدة لا على ما فيه من مخالفتها .

ولذلك نجد شُرّاح الألفية– كما هو حال كلِّ النحاة– يُجرُون الحكم من غير ذكر لعلته إمضاءً لما عليه السماع من كلام العرب، فقد منعوا تقديم الخبر على المبتدأ إنْ كان المبتدأ مقروناً بألفاظٍ من حقِّها الصدارة في الكلام، أو كان الخبر مسنداً لمبتدأ حقُّه الصدارة، نحو:(لزَيدٌ قائمٌ)، فلام التوكيد حقها من اللفظ الصدارة، ونحو: (من جاء ؟)، قال الشاطبي: ((ويجب تأخير الخبر عن المبتدأ إذا كان الخبر مسندًا لمبتدأٍ صاحب لامِ ابتدائيّةٍ دخلت عليه وذلك قولك: لَزيدٌ قائم، ولأنتَ كريم . وقال تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وما أشبه ذلك . فمثل هذا يلزم فيه تأخير الخبر، لأنَّ لام الابتداء لها صدر الكلام فدخولها على المبتدأ يؤكّد الاهتمام بأَوَّليته، فلو قَدّمت هنا الخبر فقلت: قائم لَزيدٌ، وكريمٌ لأنتَ، لم يَسُغْ؛ لمنافاته لما قصد بها من التصدير، ولأجل أنَّ لها صدرَ الكلام امتنع تأثُّر ما دخلت عليه العوامل القلبية نحو: علمت لزيدٌ قائمٌ، فإنْ جاء ما ظاهرهُ تقديم الخبر فشاذٌّ لا يُقاس عليه))[٦١] .

ومنع شُرّاح الألفية إضافة (حيثُ) إلى المفرد، ولم يذكروا علّة ذلك، فهم بذلك يبنون حكمهم على السماع من كلام العرب، إذ لم يُسمع في كلامهم إضافتها إلى الجمل، وقد حكموا على ماورد من إضافتها إلى المفرد بالشذوذ، قال ابن الناظم: (((حيث) وتضاف إلى جملة اسمية، نحو: جلستُ حيث زيدٌ جالسٌ، أو فعلية نحو: جلستُ حيثُ جَلستَ. وشذَّ إضافتها إلى

المفرد))[٦٢] .

وكذا الحال بالنسبة إلى منعهم توكيد الفعل المضارع بالنون إن كان دالّاً على الحال أو كان جوابه منفياً، قال المرادي: ((وأما المضارع فإن كان حالاً لم تدخل عليه النون؛ ولهذا قال: (آتيا)، وإن كان مستقبلاً أكد بها لا مطلقاً))[٦٣]، وقال الشاطبي: ((أن يكون مستَقبلاً في المعنى لا حالاً، فإنه إن كان حالاً لم يَجُزْ لحاق النون ... لأن النون من الأدوات المُخَلِّصة الفعلَ للاستقبال، فلا يَصلح أن تُلحق ما هو حال في المعنى))[٦٤]، فقد منعوه لا لعلة قياسية معتمدين في حكمهم على السماع من كلام العرب، قال ابن عقيل: ((تلحقُ نونا التوكيدِ فعلَ الأمرِ، نحو: (اضربَنَّ زيداً) والفعلَ المضارعَ المستقبلَ الدالَّ على طلب، نحو: (لِتَضرِبَنَّ زيداً ولا تَضْرِبَنَّ زيداً، وهل تضربَنَّ زيداً) والواقع شرطاً بعد (إنْ) المؤكَّدة بـ(ما) نحو: (إمَّا تَضْرِبَنَّ زيداً أضْرِبْهُ)، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ ﴾ [الأنفال: ٥٧]، أو الواقع جواب قسم مثبتاً مستقبلاً، نحو (والله لتضربَنَّ زيداً)، فإن لم يكن مثبتاً لم يؤكّدْ بالنون، نحو: (والله لا تَفعلُ كذا) وكذا إن كان حالاً، نحو: (والله ليَقُومُ زيدٌ الآنَ)))[٦٥] .

ومن المسائل التي منعها شُرَّاح الألفية ممّا لم يَرِد به السماع، منعهم ندبة بعض الأسماء، قال الأزهري: ((فالمندوب هو المتفجّع عليه أو المُتوجَّع منه، لما ألَّم ونزل به من موت أو ألم من مرض، ويُمثِّل الأول قولك: (وا زيداه)، ويمثِّل الثاني قولك: (وا ظهراه) ولعدم ورودها في غير المعرفة، لا تستعمل في النكرة فلا يُقال: (وا رَجُلاه)، ولا تستعمل في المبهم كاسم الإشارة، فلا يُقال: (واهذاه)))[٦٦]. فقوله ((لعدم ورودها)) دليل على أنَّ العلّة المانعة هي انعدام السماع من العرب لغير ما ذُكر، مع أنّ الحكم بعدم ندبة النكرة ولا الاسم المبهم يُمكن التماسه عقلاً، إذ لا يَندِب النادب إلاّ ما عرفه صالحاً للندبة من الذوات المعلومة (الأعلام وما شابهها) فلا فائدة في نداء مبهم أو اسم نكرة لم يتحدَّد مقصودها .

٣- الاختصار والاقتصار

الاختصار لغةً: الإيجاز، جاء في لسان العرب ((اخْتِصارُ الْكَلَامِ: إِيجازه والِاخْتِصَارُ فِي الْكَلَامِ: أَن تَدَعَ الْفُضُولَ وتَسْتَوْجِزَ الَّذِي يأْتي عَلَى الْمَعْنَى))[٦٧] .

والاقتصار على الشيء الاكتفاء به، واكتفاء بالقليل المهمّ عن الكثير غير المهم وإن كان مفيداً[٦٨]، وهذا بخلاف الاختصار فإنّه استيفاءٌ لتمام المطلوب، فالاختصار في الكلام ما كان قليلَ اللفظِ كثيرَ المعنى، والاقتصار فيه ما كان قليل اللفظ والمعنى لأنَّ اشتقاقه من القصور وهو النقصان، جاء في معجم الفروق اللغوية: ((الفرق بين الاختصار والاقتصار: قيل: الاختصار: ما كان قليل اللّفظ، كثير المعنى والاقتصار ما كان قليل اللّفظ والمعنى، قلتُ: ويُرشِد إليه اشتقاقه

من القصور، وهو النقصان))[٦٩] .

ويعدُّ الاختصار والإيجاز من أهم مميزات اللغة العربية، فقد حذفتِ القبيحَ وأبدلتِ الثقيلَ من اللفظ بالخفيف، نقل ابن الأثير قوله: ((وأن العربية هي سيدة اللغات وأنها أشرفهنَّ مكاناً، وأحسنهنَّ وضعاً ... وقد جاءت آخراً، فنفت القبيح من اللغات قبلها، وأخذت الحَسَنَ، ثم إنَّ واضعها تصرَّف في جميع اللغات السالفة؛ فاختصر ما اختصر، وخفَّفَ ما خفَّف))[٧٠] .

والاختصار والاقتصار عند شُرّاح ألفية ابن مالك يختلف عمّا جاء في الفرق بينهما في المعاجم العربية، فقد ذكروا أنَّ الاختصار حذف لدليل، والاقتصار حذف لغير دليل، قال المرادي: ((الحذف هنا ضربان: اختصار، واقتصار؛ فالاختصار حذف لدليل، والاقتصار: حذف لغير دليل))[٧١]، وقال ابن هشام: ((ويجوز بالإجماع حذف المفعولين اختصاراً، أي: لدليل ... وأمّا حذفهما اقتصاراً، أي: لغير دليل))[٧٢]، المراد بالحذف اختصاراً: حذف ما يمكن الاستغناء عنه، من الألفاظ؛ لداعٍ يقتضيه؛ وهو جائز بشرط وجود دليل، يدلُّ على المحذوف وألاّ يترتب على الحذف فساد في المعنى أو في الصياغة اللفظية[٧٣]. وعلى هذا المفهوم منع شُرّاح الألفية أن يُحذف مفعولا (ظن) أو أحدهما اقتصاراً، وأجازوا الحذف إنْ كان اختصاراً، وقد ذكر ابن القيم: ((أن مفعولي هذا الباب أصلهما: المبتدأ والخبر، فلا يجوز حذف شيء منهما إلاّ لدليل دالٍّ عليه، ويسمى الحذف لدليل اختصاراً، ومنه في المفعولين: ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [القصص: ٦٢]، ومنه في أحدهما قوله[٧٤]:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحِبِّ المُكْرَمِ

ويسمى الحذف لغير دليل اقتصاراً، وهو ممتنع في أحد المفعولين باتفاق والصحيح جوازه فيهما، خلاف ما ذهب إليه المصنف، ومنه:﴿ أَعِندَهُ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰ ﴾[النجم: ٣٥]، ﴿ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ وَكُنتُمْ قَوْمًۢا بُورًا ﴾[الفتح: ١٢]' لأنَّ ﴿ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ﴾ مصدر))[٧٥].

ومّما ورد في شروح الألفية محذوفاً اختصاراً ياء المتكلّم التي تلحق أب وأم بعد النداء لوجود الكسرة الدّالة على الياء المحذوفة، لذا منعوا الجمع بين الياء والتاء في نداء أب وأم؛ لأنه جمع بين العِوَض والمُعوَّض عنه، قال ابن عقيل: ((يُقال في النداء (يا أَبتِ، ويا أُمَّتِ) بفتح التاء وكسرها، ولا يجوز إثباتُ الياء، فلا تقول: (يا أَبتِي، ويا أُمَّتِي)؛ لأنَّ التاء عوض من الياء؛ فلا يجمع بين العوض والمعوض منه))[٧٦]، فأركان الاختصار هنا واضحة وهي دلالة الكسرة على حذف الياء، وتمام المعنى المراد مع وجود الحذف، وتخفيف اللفظ بحذف بعض أجزائه .

أما الاقتصار فمن أوضح أمثلته ما ذكره شُرّاح الألفية من منع الجمع بين ها التي للتنبيه وبين لام البعد في اسم الاشارة، قال الشاطبي: ((إن قدمت ها فلا تلحق اللام معها فهما أعنى

ها واللام كالمتعاقبين على اسم الإشارة إن لحق هذا لم يلحق هذا، فلا يجتمعان البتة إلا في شعر أو في نادر من الكلام ... فتقول: إذا جاءني ذا وهذا، وجاءتني تا وهاتا، وذي وهاذي، وتي وهاتي، وذان وهاذان، وتان وهاتان وأولاء وهؤلاء . وتقول أيضاً: جاءني ذاك وهاذاك ذلك وتلك وتاك، وهاتاك، وتيك وهاتيك، ... ولا تقول: هاذلك، ولا هاتلك، ولا هاتالك، ولا هؤلالك ولا ما أشبه ذلك، كأنهم كرهوا كثرة الزوائد على الكلمة الواحدة))[٧٧]، وقال الأشموني: ((ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع اسماء الاشارة، بل مع المفرد مطلقاً، نحو: ذَلكَ وتِلْكَ، ومع أُولى مقصوراً نحو: أُولاَكَ، وأُولاَلِكَ . وأما المثنى مطلقاً، وأولاء الممدود؛ فلا تدخل معها اللام (واللاَّم إن قدمت ها) التنبيه فهي ممتنعة عند الكلِّ، فلا يجوز اتفاقاً هذالِكَ، ولا هاتِلْكَ ولا هؤُلاَلِكَ؛ كراهة كثرة الزوائد))[٧٨] .

ونلاحظ هنا أنَّ للام البعد معنى غير معنى التنبيه، فالأولى تدل على أنَّ المقصود بالإشارة بعيد و((لا سبيل للدلالة على أن المشار إليه بعيد إلا بزيادة حرفين في آخر اسم الإشارة، هما: لام في آخره تسمى:(لام البعد))[٧٩]، أمّا التنبيه فمعناه مغاير لذلك، وحذف إحدى هاتين العلامتين يؤدي بالضرورة إلى حذف ما تؤديه من معنى بغير دليل على ذلك الحذف، وهو ما سمَّاه العلماء اقتصاراً كما مرّ، فليس واحدٌ من لام البعد أو هاء التنبيه عوضاً عن الآخر في معناه لأنَّ معنى كل منهما مغاير لمعنى الآخر .

المبحث الثالث: العلل العقلية مخالفة القاعدة النحوية ذات المفهوم العقلي

تتَّسم قواعد النحو العربي بوجه عام بصفة منطقية عقلية لا يُخطِئها المتأمل في تلك القواعد وعللها، ويرى العلماء أنّ تلك الصفة قد اكتسبها النحو بعد قرون على بدء ظهوره، إذ بدت تعليلات الخليل– ومن سبقه من باب أولى– تعليلات لغوية أكثر منها منطقية فكان ((الخليل يعتمد على حسّه اللغوي، وما نطقت به العرب في بيانه للعامل، أو بالأحرى للعلة في الرفع أو النصب أو الجر، وكان يعلم تماماً أنّ هذه العِلل من صُنعه هو، وليس للعرب بها علم عندما نطقت بكلامها))[٨٠]، لكن تقسيم الكلام على اسم وفعل وحرف، وحكم الجملة على الحسن والقبيح، والجواز والوجوب، لا يَخطئها متأملها في إدراك المفهوم في وضعها[٨١] .

ثم اكتسبت الأحكام والعلل اللغوية– ومنها المنع– شيئاً من طابع الفلسفة والمنطق في الدرس النحوي خاصة، ويؤشّر بعض العلماء أنّ المبرد وأبا سعيد السيرافي وابن السراج كانوا من أوّل من اعتنى بالعلل العقلية والمناقشات الفلسفية في تحليل الأحكام النحوية[٨٢]، وروي أنّ بعض النحاة كان يفتي الناس من كتاب سيبويه[٨٣]، ما يدلُّ على أنَّ الجامع بين القياس النحوي والقياس الفقهي هو قياس العلة التي يجري لها الحكم وجوداً وعدماً، فيقارب فرعاً على أصل، وغائباً على

شاهد.

وصرّح الفارابي بذلك أوضح تصريح حين قال: ((وصناعة المنطق تناسب صناعة النحو، وذلك أنّ نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات (المعاني) كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ، فكُلُّ ما يعطينا علم النحو من القوانين في الألفاظ فإنَّ علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات)) [٨٤] .

وقد ظلَّت تلك المناقشات العقلية ((تنمو وتترعرع حتى آتت ثمارها– إنْ كان لها ثمر– من الاحتجاج القوي والقياس الدقيق في القرن الرابع الهجري، وما تلاه من قرون))[٨٥]، حتى انتظم الكلام العربيّ في نظام يُحمل فيه الكلام على بعض، ثم ترسَّخت السمة العقلية في النحو العربي، بل جُعِلَ المنطق مُلهِماً لعلماء النحو في درسهم وجهودهم التي نضجت متناظرة ومتناسبة ومتَّسقة مع قوانين العقل والمنطق تخلو– إلى حد بعيد– من التناقض والتضارب[٨٦].

ومن الأمثلة التي تدلُّ على تأثير العقل على القواعد النحوية قول الزجاجي:((إنَّ الشيء إذا أطَّرد عليه باب فَصُحَ في القياس وقام في المعقول ثم اعترض عليه شاذٌّ نزرٌ قليل لعلةٍ تلحَقُهُ لم يكن ذلك مُبطلاً للأصل))[٨٧] .

فالقاعدة الجارية على ما يقبله القياس والعقل لا تنقُضُها القلّة في السماع، وهو ما يدلُّ على قوة أثر العقل في التقعيد والتعليل ذلك الأثر الظاهر ((في تصنيف القاعدة النحوية إلى أصلية وفرعية فكلُّ شيء قَبِلَهُ– العقل على وفق قواعد متبعة – يعدُّ أصلاً، وكل شيءٍ لم يَقْبَلْهُ العقل لا يعدُّ أصلاً كرفع نائب الفاعل، لا يُعدُّ أصلاً لعدم موافقته للعقل؛ لأنَّه في الأصل مفعول به والمفعول يستحقُّ النصب لا الرفع))[٨٨] وأوضح من ذلك قوله: ((اعلمْ أنَّ أسبق الأفعال في التقدُّم الفعل المستقبل، لأنَّ الشيء لم يكن ثم كان، والعدم سابق للوجود، فهو في التقدم منتظر ثم يصير في الحال ثم ماضياً فيُخبر عنه بالمضيّ . فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل ثم فعل الحال ثم الماضي))، فانظر إلى علّة السبق هنا تجدها معقولة بالمنطق لا دليل سواه عليها .

بل صرَّح السيوطي باصطلاح (الدليل العقلي) فنراه يقول في تقسيم الكلمة: ((إمّا اسم وإمّا فعل وإمّا حرف، ولا رابع لها والدلالة على ذلك ثلاثة: أحدها الأثر[٨٩]... الثاني: الاستقراء التام من أئمة العربية كأبي عمرو والخليل وسيبويه ومن بعدهم الثالث: الدليل العقلي، ولهم في ذلك عبارات: منها قول ابن مُعطٍ: إنَّ المنطوق به إمّا أن يدلّ على مُعيَّن يصحُّ الإخبار عنه وبه وهو الاسم، وإمَّا ألاّ يصحَّ الإخبار به لا عنه وهو الفعل، وإمَّا لا يصحُّ الإخبار عنه ولا به وهو الحرف))[٩٠]، فيظهر من هذا النص الأثر المباشر في تقعيد القواعد واستنباط الأحكام، فتقسيم أصلي كتقسيم الكلمة على ثلاثة أقسام قائم على واقع نصيٍّ يقوم العقل على تصنيفه وتأصيله،

وهكذا في مجمل الدرس اللغوي .

وكثيراً ما يَرِدُ لفظ القياس بمعنى العقل، بدليل كلام سيبويه حيث يقول:((تقول: ما عبدُ الله أخاك، وما زيدٌ منطلقاً، وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، أي لا يعلمونها في شيء وهو القياس، لأنه ليس بفعل وليس ما كـ(ليس)، ولا يكون فيها إضمار))[٩١]، ويظهر من كلام سيبويه ((أنّ عمل (ما) الحجازية في اسمها الرفع وفي خبرها النصب غير معقول لأنَّه غير موافق للقياس، لأنَّها غير مختصة بالدخول على الجمل الاسمية فهي تنفي الجمل الفعلية أيضًا، أمّا (ما) التميمية فهي قياسية عندهم لموافقتها العقل؛ لأنها لا تعمل، لأنّها غير مختصة بنفي الجمل الاسمية . إذن يكون مصطلح القياس مرادفًا لمصطلح العقل فكلُّ شيء وافق القياس يكون معقولاً والقياس مجموعة القواعد التي وضعتها عقلية النحويين))[٩٢] .

وسار شُرّاح ألفية ابن مالك على نهج من سبقهم في بناء بعض أحكامهم النحوية مستندين إلى العقل، ومن هذه الأحكام حكمهم على أصالة الإعراب في الأسماء وأصالة البناء في الأفعال قال ابن عقيل: ((ومذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال والأول هو الصحيح))[٩٣] .

ومن هذه الأحكام أيضاً ما اشترطوه لإقامة الشيء مقام غيره عند الحذف فقد اشترطوا لجواز حذف المنعوت أن يكون النعت صالحاً لمباشرة العامل قال ابن هشام: ((ويجوز بكثرة حذف المنعوت إن عُلِم، وكان النعت إمّا صالحاً لمباشرة العامل؛ نحو: ﴿ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ ﴾ [سبأ: ١١]، دروعاً سابغات، أو بعض اسم مقدم مخفوض بـ(من) أو في))[٩٤] .

ومنع الشُرّاح أيضاً تخالُف عطف البيان مع متبوعه في التعريف والتنكير، مستندين إلى قاعدة نحوية منطقية عقلية واضحة هي وجوب التطابق في التعريف والتنكير بين التابع وبين متبوعه، قال ابن القيم: ((أمّا تخالفهما في التعريف والتنكير فممتنع اتفاقاً)) [٩٥] .

ومن الأحكام العقلية أيضاً الرتبة فقد قرَّر النحاة– ومنهم الشُرّاح– أنّه ((إذا وجد مع المفعول به شيء من ثلاثة الأشياء التي تقام مقام الفاعل وهي: المجرور، والمصدر، والظرف؛ فلا يقام إلاّ المفعول به، ولا يجوز إقامة غيره مع وجوده))[٩٦] لأنَّ رتبة المفعول به متقدمةٌ على رتبة المجرورات، والظروف، والمصادر، ولأنَّه أصل والبقية فروع، قال الشاطبي: ((لا تصحُّ نيابته عن الفاعل عند حضور المفعول به ملفوظاً، فلا تقول في: أغنيتُ زيدًا عن السؤال: أُغنِيَ عن السؤال زيداً . ولا في: ضَرَبتُ مكانكَ زيداً: ضُرِبَ مكانُك زيداً، ولا في: ضربت زيداً ضرباً شديداً: ضُربَ ضربٌ شديدٌ زيداً، ولا ما أشبه ذلك، لأنّ غير المفعول به إنّما يُقام بعد أنْ يُقَدَّر

مفعولًا به مجازًا، فإذا وُجِد المفعول به حقيقة لم يُقَدَّم عليه؛ لأنّه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب))[٩٧]، وظاهرٌ أنَّ إدراك الفرع والأصل وتمييز كل واحد عن الآخر أمر مردُّه العقل .

ومنع الشُرّاح أيضاً لأجل الرتبة- وهي مفهوم عقلي- كون (إمّا) عاطفة إنْ تكررت في الجملة نحو قولك: سافر إمّا بغداد وإما البصرة؛ لأنّها مسبوقة بحرف عطف، فإذا جاز كونها عاطفةً فهي تتقدَّم على المعطوف عليه، وهو ممنوع؛ لأنّ رتبة المعطوف تأتي بعد المعطوف عليه، قال ابن الناظم: ((والذي يمنع من كونها عاطفة أمران: أحدهما: تقدُّمها على المعطوف عليه، والثاني: وقوعها بعد الواو، والعاطف لا يتقدم المعطوف عليه، ولا يدخل على عاطف غيره))[٩٨]، وقال ابن الوردي: ((ومثل (أو) في القصد: (إمّا) المسبوقة بمثلها، مثل: (خذ إمّا القريبة وإمّا البعيدة) وإنّما أخرها الشيخ عن العواطف ... في عدم كونها عاطفة بدليل تقديمها على المعطوف عليه))[٩٩]، فمراعاة الرُّتب وإدراك دورها في الحكم على كون (أم) هنا عاطفة أم لا مثل صريح عند اولئك النحاة الذين أعملوا مفهوماً عقلياً في تفسير الحكم بمنع التقدُّم .

ولأجل تلك السمة- ونقصد بها العقلية- ظهرت نظرية العامل التي عرَّفها الجرجاني بقوله:((ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً))[١٠٠]، أو هي: ((ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب))[١٠١] .

ويرى بعض الباحثين أنّ سيبويه هو أوّل من نهج في القول بالعامل[١٠٢]، إذ نراه يقول: ((وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأُفرِّقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العامل- وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه- وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب))[١٠٣] .

وترجع أهمية نظرية العامل إلى أنّها الوسيلة الناجعة التي فسّر بها النحويون التغييرات التي تطرأ على أواخر الكلمات العربية، فتلك التغييرات- عندهم- إنّما هي بسبب عامل أوجدها، وكلّما اختلف العامل اختلف الإعراب، وقد تكون تلك العوامل لفظية، أقواها الفعل ثم الاسم ثم الحرف، أو تكون معنوية كالابتداء والفاعلية، قال ابن جني: ((وإنّما قالوا لفظي ومعنوي لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ))[١٠٤] . وتقوم نظرية العامل في النحو العربي على ثلاثة أركان:

١- **العمل:** وهو العلاقات بين أجزاء التركيب .

٢- **العامل:** وهو في الأصل المتكلّم، لكن آلته العوامل اللفظية والمعنوية .

٣- **المعمول:** وهو ما يظهر عليه أثر العمل من رفع ونصب وجر وجزم وغيرها[١٠٥].

ويرى بعض الباحثين أنَّ نظرية العامل هذه من أبرز مظاهر تأثُّر النحاة بعلوم الفلسفة والمنطق، ((لأنَّها شهدت انحرافاً واضحاً بعد الخليل وسيبويه، فلم يعد العامل عنصر بناء وربط بين عناصر التركيب كما كان عندهما، وإنّما هو جالب للعلامة الإعرابية))[١٠٦] .

ويقوم ترتيب الأبواب النحوية في ألفية ابن مالك أصلاً على نظرية العامل، بل تتضح تلك النظرية في ترتيب المسائل داخل الباب الواحد، وترتيب العوامل من الأقوى إلى الأضعف، وليس هناك معرض بحث مواضعها؛ لكنَّ التنبيه على استحكامها في ألفية ابن مالك ضرورة حيث لا يخلو من آثارها باب نحوي، غير أنَّ ما يهمنا هنا هو ذكر تصريح شُرّاح الألفية ببعض ألفاظها في تعليلهم للمسائل والوجوه النحوية، فمن تلك المبادئ التي جاءت بها حجج شُرّاح الألفية وعللهم:

١- لا بُدَّ لكل عامل من معمول

ذكر النحاة أنّه لا معمولَ بغير عامل كما لا معلول بغير علة: ((فالفعل هو العامل في رفع الفاعل ونصب المفعول، والحرف هو العامل في جرّ الاسم بعده وإنَّ وأخواتها هي العامل في نصب الاسم بعدها ورفع خبرها، والعامل في جر المضاف إليه واحد من الحروف: (اللام) أو (مِنْ) أو (في)، وقال بعضهم إنَّ العامل في المضاف إليه هو المضاف، ولا نجد معمولاً إلاّ يكون له عامل)) [١٠٧] .

ومن أمثلة هذا المبدأ ما اشترط ابن الناظم لجواز حذف أحد مفعولي (ظنَّ) بأن يدلَّ دليل على المحذوف، ومنعه إن لم يدلَّ دليل عليه، ولأجل العامل فيه، قال: ((لأن المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين: من جهة العامل فيه، ومن جهة كونه أحد جزئي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه))[١٠٨]، لئلا يبقى مُسنداً بلا مسند إليه، أو مسنداً إليه بلا مسند، لأنَّ أصلهما مبتدأ وخبر .

وجرياً على هذا المبدأ منع شُرّاح ألفية ابن مالك أن يجيء الحال من المضاف إليه لما تقرَّر من أن ((العامل في الحال هو العامل في صاحبها حقيقةً كما في نحو: جاءَ زيدُ راكِباً، أو حكماً كما في نحو: هذا زيدٌ قائماً، فإنَّ (قائماً) حال من (زيد) والعامل فيها ما في هذا من معنى أُشير وليس بعامل في زيد حقيقةً بل حكماً))[١٠٩]، فلا يجوز لك أن تقول: (جاء غلام هندٍ جالسةً)، لامتناع مجيء الحال من المضاف إليه إذ ((لابدَّ لها من عامل فيها، وليس في الكلام إلا الفعل والمضاف ولا يصحُّ في واحد منهما أن يكون عاملا في الحال، أما المضاف، فلأنه لو كان عاملا فيها للزم كون المعنى: جاء غلام استقر، وحصل لهندٍ جالسة، وليس بمرادٍ قطعًا، وأما الفعل فلأنَّه لو كان عاملا فيها للزم كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها حقيقة،

وحكمًا، وإنَّه مُحال))[١١٠]، قال الشاطبي: ((وقد عُلِّل امتناعُ الحال من المضاف إليه بأنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحبه، والمضاف هو العامل في المضاف إليه، ولا يَصحُّ أنْ يعملَ في الحال؛ لأنَّه ليس بفعل، ولا مُؤدِّ معنى فعل، والحال إنَّما يعمل فيه فعلٌ، أو معنى فعل، ولو عَمِلَ فيه الفعلُ، وعَمِلَ فيه صاحبه المضاف لكان خلاف ما استقرَّ من كلامهم))[١١١] .

ومنع الشُرّاح أن تكون (الواو) في مثل قولك: (حضرَ زيدٌ و عمرٌو قبلَهُ أو بعدَه)؛ أنْ تكون للمعيّة؛ لأنَّه لو جاء الاسم هنا منصوباً على المعية لاحتاج إلى عامل ينصبه[١١٢]، فلا معمول بغير عامل .

٢- ضعف العامل وقوته

تتفاوت العوامل فيما بينها من حيث القوة والضعف، فالعامل القوي هو: ((ما أثّر في آخر الكلمة أثراً له تعلُّق بالمعنى التركيبي))[١١٣]، ويقصد بالمعنى التركيبي: ما أثّر في جعل آخر الكلمة من قولك (قامَ زيدٌ) فالفعل أحدث الرفع في زيد وله تعلّقٌ بالحادث التركيبي من حيث كون الرفع له علامة على فاعلية زيد، وكذا في قولك: (ما قام من رجل) فإنَّ من الزائدة ((أثّرت كسرة (رجل)، ولها تعلُّق بالمعنى التركيبي من حيث إنَّها علامة على أنَّ مدخولها هو متعلّق ما دلّت عليه من التأكيد الحادث بالتركيب من حركة))[١١٤]، والعامل الضعيف: ((حالة يُسلب فيها العامل قوّة التأثير فلا يقوى على العمل إلاّ بقيود معينة تختلف باختلاف ذلك العامل))[١١٥] .

والضعف في العامل ينقسم على: **ضعف عارض**: كأن يكون العامل مؤخراً عن معموله، أو يكون فعلاً ناقصاً، أو جامداً وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى ضعفه. **وضعف وضعي**: كأنْ يكون العامل حرفاً، أو يكون مُخفَّفاً، أو اسماً جامداً، أو كان العامل معنوياً لا لفظياً، فقوة عوامل الأسماء في العمل أقوى من عوامل الأفعال وقوة عوامل الأفعال أقوى من عوامل الحروف[١١٦] .

وبناءً على ما تقدم يتبيّن لنا أنَّ من أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم عمل العامل هو العامل على المعمول، ولهذا نجد الشُرّاح منعوا تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فيه جامداً وأجازوا تقديمه إن كان العامل متصرفاً، قال المكودي:((العامل في التمييز يجب تقديمه عليه... سواء كان اسماً أو فعلاً أمّا إذا كان اسماً فلا يتقدَّم عليه بالإجماع، نحو: عندي عشرون درهماً، فالعامل في درهماً عشرون فلا يجوز عندي درهماً عشرون، وأما إذا كان فعلا فإن كان الفعل غير متصرف فلا يجوز أيضا تقديمه عليه، نحو: ما أكرمك أبا ونعم رجلا زيد، وإن كان متصرفاً ففي تقديم التمييز عليه خلاف والمشهور منع تقديمه))[١١٧]، وقال الأشموني: ((وعامل التمييز قدم مطلقاً: أي ولو فعلاً متصرفاً، وفاقاً لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين؛ لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلاً في الأصل وقد حُوِل الإسناد عنه إلى غيره

لقصد المبالغة؛ فلا يُغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل أمَّا غير المتصرف فبالإجماع))[١١٨]، بنوا حكمهم هذا على المقايسة العقلية؛ إذ من التمييز ما يكون محولاً عن الفاعل، فكما يمتنع تقديم الفاعل على الفعل، امتنع هذا التقديم أيضاً، قال الشاطبي: ((الصحيح منع ذلك من جهة القياس والسماع، أما السماع: فلو كان مقولاً لسُمعْ، لكنَّه لم يُسمع إلاَّ نادراً في الشعر الذي هو محل الضرورة، فدلَّ على أن العرب تمتنع منه قصداً وأما القياس: فإن التمييز هنا منقول من الفاعل، فأصله أن يكون فاعلاً، فكرهوا أن ينقلوه عن موضعه الأصلي، وهو أن يؤخروه عن العامل فيه؛ إذ كان الفاعل لا يتقدَّم على عامله))[١١٩] . فضعف العامل الجامد أدى إلى منع تقدمه لما مرَّ من الأسباب التي تؤدي إلى ضعفه .

ولضعف العامل أيضاً منع الشُرَّاح أن يتقدّم معمول الصفة المشبّهة عليها بخلاف معمول اسم الفاعل، فقوة معمول اسم الفاعل للفعل جعلته يعمل إذا تقدّم؛ وذلك لأن الصفة المشبّهة هي فرع من اسم الفاعل فلم يعمل الفرع كالأصل، قال ابن الناظم:((اسم الفاعل: لقوة شبهه بالفعل يعمل في متأخر ومتقدم، وفي سببي وأجنبي، والصفة المشبّهة فرع على اسم الفاعل في العمل، فقَصُرتْ عنه، فلم تعمل في متقدم ولا غير سببي))[١٢٠]، فيمتنع أن تقول: (زيدٌ الوجهُ الحسنَ) ولا (زيدٌ وجهُه الحسنَ).

٣- يتوسع في بعض العوامل والمعمولات ما لا يتوسع في غيرها

التوسّع في بعض العوامل هو من الأسباب التي تؤدي إلى منع عمل، وهذا ما قصده الرضي في إعمال (ما) المشبّه بـ(ليس) إذ قال: ((لا يبطل عملها إذا كان الخبر المتقدم ظرفاً أو جاراً ومجروراً لكثرة التوسع فيه كما تعمل إنّ وأخواتها))[١٢١]. فالعلة التي ذكرها في بناء حكمه هذا هي التوسع، فالتوسع عندهم هو العملية التي تخرج بمقتضاها الكلمة عن أصل استعمالها في التركيب عاملاً كانت تلك الكلمة أم معمولاً .

والتوسع من خصائص قوة العامل لذا توسعوا في الظرف المتصرّف مالم يتوسعوا فيما لزم الظرفية، قال السيوطي: ((فلا يجوز التوسع فيما لزم الظرفية لأنَّ عدم التصرف منافٍ للتوسّع، إذ يلزم من التوسع فيه كونه يُسند إليه ويُضاف إليه وذلك ممنوع في عدم التصرُّف))[١٢٢] .

ونجد شُرّاح ألفية ابن مالك يحكمون على منع مسألة ما ويجيزون غيرها بناءً على علة نحوية يذكرونها بقولهم: (يُتوسَّع فيها ما لا يُتوسَّع في غيرها)، ومن أمثلة ذلك حكمهم على منع عمل (ما) المشبّهة بـ(ليس) إنْ تقدّم خبرها على اسمها، وجواز ذلك إنْ كان المعمول ظرفاً أو مجروراً، قال ابن عقيل: ((إنْ كان المعمولُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يَبطُلْ عملُها، نحو: (ما عندك زيدٌ مقيماً، وما بي أنت معنيّاً)؛ لأنَّ الظروف والمجرورات يُتَوسَّعُ فيها ما لا يُتوسَّعُ في

غيرها، وهذا الشرط مفهومٌ من كلام المصنف؛ لتخصيصه جوازَ تقديم معمولِ الخبر بما إذا كان المعمولُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً)) [١٢٣] .

ومن ذلك أيضاً منعهم تقديم معمول خبر (ليس)، فنجد الأشموني يُسنِد بالحجّة مَنْ يجيز تقديم معمول خبر ليس عليها بأنَّه ظرف، والظروف يُتوسَّع فيها: ((وحجة من أجاز قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[هود: ٨]؛ لما علم من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل، وأجيب بأن معمول الخبر هنا ظرف، والظروف يتوسع فيها))[١٢٤]، فيظهر أنَّ قابلية بعض العوامل العمل دون بعض إنَّما مردُّه إلى فكرة عقلية استندت إلى نظرية العامل في تقسيم العوامل بحسب الضعف والقوة، فما كان منها قوياً جاز له العمل مقدَّماً ومؤخراً، ومالم يكن كذلك لم يتوسعوا فيه بالعمل بالمعمول المتقدّم، وكلّ ذلك من منطق النحاة لا من سبيل كلام العرب .

<u>خاتمة البحث</u>

يجدر بنا في خاتمة البحث إجمال نتائجه وهي:

١- الأصل في قانون اللغة العربية الأخذ بالسماع، فمسموع اللغة الموثَّق يمثِّل منطقها المُعتبَر، لكن العلماء- رحمهم الله- نظروا في ذلك المسموع نظراً متأملاً دقيقاً، ففسروا كل حكم جرى في اللغة وعللوه رغبةً منهم في ضبط المسموع- ولو على سبيل الإجمال- وفق قوانين القياس والتعليل، فجمعوا في ذلك بين الحسنيين: اعتبار السماع وضبطه بقوانين عقلية أهمها التعليل والقياس .

٢- ليس تعليل أحكام اللغة عن العلماء أمراً خارجياً عن مادة اللغة نفسها، بل العلل هي من روح اللغة وأصل فهم تراكيبها وهذا يدحض كون التعليل زيادة تطفل بها علم المنطق الذي أثر- بشكل ما- في علم النحو إذا صحَّ ذلك، مع أنَّ الأقرب أن يقال أنَّهما اغترفا من معين مشترك، هو الفطرة العقلية، إلاَّ أنَّ علوم اللغة لها مصادر أساسية أخرى معتبرة أهمها النقل (السماع) .

٣- كان انموذج البحث في فحص العلل وتصنيفها هو حكم المنع، وقد ظهر جلياً أنَّ كلَّ ممنوع في تراكيب اللغة العربية لا يفارق واحداً من ثلاثة أشياء: المعنى واللفظ والعقل، المعنى: هو الأكثر شيوعاً في منع المسألة فقد منعوا كلّ حكم أدّى إلى غموض المعنى أو التباسه أو عدم فائدته أو خفاء دقته، وهو ما يدلُّ بوضوح على أنَّ أحكام اللغة لا تفارق البيان بها، ومراعاة الحفاظ على مقصود المتكلم مهما دقّ ولَطُف، خلاف ما يعرف عن النحو عموماً من جمود الأحكام وتعقيد الرؤى .

٤- وأمّا اللفظ، فمراعاته عكست عناية العلماء بالسماع ورعاية المسموع والحمل عليه، وهم بذلك يرسخون كون اللغة نظاماً وضعياً منضبطاً، يقوم علماؤها بدراسته واستخراج أحكامه من داخل النظام لا من خارجه، ولذلك كثرت العلل التي استندت إلى أفكار لفظية كمناسبة اللفظ للمعنى وحمل الشيء على نظيره الموافق له شكلاً وهيئة وموافقة مسموع العرب ولو كان لهجة فيه، وأخذهم بمبادئ الحذف من بنية ذلك اللفظ اختصاراً واقتصاراً ما دام ذلك لا يؤثر في تأدية المعنى .

٥- وأمّا العقل، فهو ذلك الجزء من مرجعية التعليل- في هذا البحث- الذي بذل العلماء فيه تصوراتهم عن نظرية العامل بمبادئها في تقسيم العوامل بحسب القوة والضعف، والتزام عامل لكل معمول، وغير ذلك من أصول تلك النظرية التي لا يُنكر الناظر في تطبيقاتها على التراكيب أنَّها من أثر ذلك المنهج العقلي في دراسة اللغة، قراءة وتصنيفاً وأحكاماً، لكنَّ قلة مواضع التعليل بمجرد العقل ونظرية العامل قياساً بمواضعه التي ترجع إلى المعنى واللفظ دليل على أنَّ النحاة استمدوا عللهم من اللغة نفسها، معناها وألفاظها، وليس مؤثرات خارجة عن طبيعة العرب وسمت العرب في كلامهم .

٦- يعدُّ ارتباط حكم المنع بعلته طريقاً للإقناع بتلك العلة، وسبيلاً لحمل سواها عليها، وذلك الارتباط هو من أكثر الأدلة على انضباط علم النحو بقواعد مطَّردة يمكن القياس عليها .

الهوامش

(١) الخصائص: ٢/ ١٥٨- ١٥٩ .
(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٢٤، التحرير والتنوير : ١٠/ ١٨ .
(٣) الكتاب: ١/ ٢٥، ٢/ ١٢١ .
(٤) منهج السالك: ٢٤ .
(٥) أوضح المسالك: ٣/ ٣٣٢ .
(٦) الإنصاف: ١/ ٩٣ .
(٧) معاني القرآن للنحاس: ٦/ ١٢٦، الدر المنثور: ٧/ ١٩٩ .
(٨) الخصائص: ٢/ ٤٧٠ .
(٩) الخصائص: ٢/ ٦٦- ٦٧ .
(١٠) الكتاب: ٢/ ٢٨١ .
(١١) الكتاب: ١/ ٢٩٥ .
(١٢) الأصول: ١/ ٧٤- ٧٥ .
(١٣) الكواكب الدرية: ١٢٠ .

(١٤) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٣٥ .
(١٥) شرح ابن عقيل: ١/ ٢٩٩ – ٣٠٠ .
(١٦) المقاصد الشافية : ٢/ ٢١٢– ٢١٣ .
(١٧) الخصائص: ١/ ٣٣ .
(١٨) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣٣ .
(١٩) المنار في علوم القران: ١/ ٢١٠ .
(٢٠) شرح ابن الناظم: ١٧١ .
(٢١) الكواكب الدريّة: ٧٤ .
(٢٢) المصدر نفسه: ٧٤ .
(٢٣) أوضح المسالك: ١/ ٢٠٦ .
(٢٤) إرشاد السالك: ٢/ ٦٠٦ .
(٢٥) الألفية: ١ .
(٢٦) توضيح المقاصد والمسالك: ١/ ٢٦٨ .
(٢٧) أوضح المسالك: ١/ ٢٠٣– ٢٠٤ .
(٢٨) نتائج الفكر: ٣٢٨– ٣٢٩ .
(٢٩) المقاصد الشافية: ٢/ ٢٤– ٢٥ .
(٣٠) أرشاد السالك: ٢/ ٦٠٦ .
(٣١) الأصول في النحو: ١/ ٥٩ .
(٣٢) المقاصد الشافية: ٢/ ٣٧ .
(٣٣) الكشاف: ٣/ ١٦٨ .
(٣٤) ينظر: معاني النحو: ١/ ٤٠ .
(٣٥) معاني النحو: ١/ ١٥٢ .
(٣٦) ينظر: شرح ابن الناظم: ٦٧، توضيح المقاصد والمسالك: ١: ٤٥٣ .
(٣٧) معاني القران: ١/ ٢١٠ .
(٣٨) تحرير الخصاصة : ١٠٣ .
(٣٩) منهج السالك : ١٠٣ .
(٤٠) المقاصد الشافية : ٣/ ٢٣٣ .
(٤١) المقاصد الشافية : ٤/ ٥١٤ .
(٤٢) الخصائص: ٢/ ١٤٧، ١٥٤ .
(٤٣) فقه اللغة وخصائص العربية: ٢٦١، ويُنظر: مجلة عود الندى/ بحث الدلالة وجدل اللّفظ والمعنى: ٤ .
(٤٤) مجلة عود الندى/ بحث الدلالة وجدل اللّفظ والمعنى: ٥ .

(٤٥) شرح ابن الناظم: ٤٠١- ٤٠٢ .
(٤٦) المقاصد الشافية: ٥/ ٢٣٧- ٢٣٨ .
(٤٧) يقصد بذلك أدوات نداء البعيد .
(٤٨) يعني القريب .
(٤٩) الكتاب: ٢/ ٢٣٠ .
(٥٠) أسرار العربية: ٤٩ .
(٥١) شرح ابن الناظم: ٣٠١ .
(٥٢) توضيح المقاصد والمسالك: ٢/ ٩٣٣ .
(٥٣) شرح المكودي: ٢/ ٥٢٨ .
(٥٤) شرح ابن الناظم : ٢٨٩ .
(٥٥) توضيح المقاصد والمسالك : ٢/ ٨٢٤ .
(٥٦) سر الفصاحة : ٣٨ .
(٥٧) الكتاب: ٢/ ١٢٤ .
(٥٨) شرح التسهيل: ٢/ ١٣٥ .
(٥٩) ارتشاف الضرب: ١/ ١١٩ .
(٦٠) المقاصد الشافية: ١/ ٤٦٢ .
(٦١) المقاصد الشافية: ٢/ ٧٥ .
(٦٢) شرح ابن الناظم: ٢٧٩ .
(٦٣) توضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١١٧١، وينظر: شرح المكودي: ٢/ ٦٥١ .
(٦٤) المقاصد الشافية: ٥/ ٥٤٠ .
(٦٥) شرح ابن عقيل: ٣/ ٣٠٩ .
(٦٦) منهج السالك: ١٨٣ .
(٦٧) لسان العرب: ٤/ ٢٤٢ .
(٦٨) مجمع البحرين: ٣/ ١٢٨٢ .
(٦٩) معجم الفروق اللغوية: ٢٦ .
(٧٠) المثل السائر : ١/ ٢٠٦ .
(٧١) توضيح المقاصد والمسالك: ١/ ٥٦٦، وينظر: إرشاد السالك: ١/ ٢٨١- ٢٨٢ .
(٧٢) أوضح المسالك: ٢/ ٦٩- ٧٠، وينظر: شرح المكودي: ١/ ٨٦، شرح الأشموني: ١/ ٣٧٣ .
(٧٣) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٦٩.
(٧٤) البيت لعنتر بن شداد . ديوانه: ١٥٣.
(٧٥) إرشاد السالك: ١/ ٢٨١- ٢٨٣ .

(٧٦) شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٧٦ .
(٧٧) المقاصد الشافية: ١/ ٤١٠- ٤١١ .
(٧٨) شرح الأشموني: ١/ ١٢٢ .
(٧٩) النحو الوافي: ١/ ٣٢٥ .
(٨٠) ظاهرة الإعراب في النحو العربي: ٦٦ .
(٨١) في فلسفة اللغة: ١٧٢ .
(٨٢) ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي: ٦٩- ٧٠ .
(٨٣) ينظر: لمع الأدلة: ٩٥، الاقتراح: ٤٢ .
(٨٤) إحصاء العلوم: ٥٤ .
(٨٥) ظاهرة الإعراب في النحو العربي: ٧٠ .
(٨٦) خطى متعثرة: ٤٢- ٤٣ .
(٨٧) الإيضاح في علل النحو: ١١٣ .
(٨٨) أثر العقل في توجيه القاعدة النحوية: ٢٣٧- ٢٣٨ .
(٨٩) يقصد بذلك ما روي عن علي بن أبي طالب ﷺ عن أبي أسود الدؤلي أنّه قال: ((دَخَلْتُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَرَأَيْتُهُ مُطْرِقًا مُتَفَكِّرًا، فَقُلْتُ: فِيمَ تُفَكِّرُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ؟ قَالَ: إِنِّي سمعتُ بِبَلَدِكُمْ هُنَا لَحْنًا، فَأَرَدْتُ أَنْ أَصْنَعَ كِتَابًا فِي أُصُولِ الْعَرَبِيَّةِ، فَقُلْتُ: إِنْ فَعَلْتَ هَذَا أَحْيَيْتَنَا وَبَقِيتَ فِينَا هَذِهِ اللُّغَةُ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بَعْدَ ثَلاثٍ فَأَلْقَى لِي صَحِيفَةً فِيهَا: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْكَلامُ كُلُّهُ اسْمٌ، وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ)) . أمالي الزجاجي: ٢٣٨
(٩٠) الأشباه والنظائر: ٢/ ٤- ٥ .
(٩١) الكتاب: ١/ ٥٧ .
(٩٢) أثر العقل في توجيه القاعدة النحوية: ٢٣٨ .
(٩٣) شرح ابن عقيل: ١/ ٣٦ .
(٩٤) أوضح المسالك : ٣/ ٣١٨- ٣١٩ .
(٩٥) إرشاد السالك: ٢/ ٦١٦ .
(٩٦) تمهيد القواعد: ٤/ ١٦٢٤ .
(٩٧) المقاصد الشافية: ٣/ ٤٢ .
(٩٨) شرح ابن الناظم: ٣٨٠ .
(٩٩) تحرير الخصاصة: ٢٤٧- ٢٤٨ .
(١٠٠) العوامل المائة النحوية: ٧٣ .
(١٠١) التعريفات: ١٤٥ .
(١٠٢) ينظر: مناهج الدرس النحوي: ١٤٥- ١٤٦، نظرية العامل في النحو العربي: ٧ .

(١٠٣) الكتاب: ١/ ١٣ .
(١٠٤) الخصائص: ١/ ١١١ .
(١٠٥) العامل النحوي: ٤ .
(١٠٦) العامل النحوي: ٢٦ .
(١٠٧) ظاهرة الإعراب في النحو العربي: ٦١ .
(١٠٨) شرح ابن الناظم: ١٥١ .
(١٠٩) شرح ابن الناظم: ٢٣٧ .
(١١٠) المصدر نفسه: ٢٣٧ .
(١١١) المقاصد الشافية: ٣/ ٤٦٥ .
(١١٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٢/ ٦٦٧، شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٠٧- ٢٠٨ .
(١١٣) تعليق الفرائد: ١/ ١٢٣ .
(١١٤) المصدر نفسه: ١/ ١٢٤ .
(١١٥) ضعف العامل النحوي: ١٧ .
(١١٦) ينظر: ضعف العامل النحوي: ١٥ .
(١١٧) شرح المكودي: ١/ ٣٩٢- ٣٩٣ .
(١١٨) شرح الأشموني: ٢/ ٥٢ .
(١١٩) المقاصد الشافية: ٣/ ٥٥٤ .
(١٢٠) شرح ابن الناظم: ٣١٨ .
(١٢١) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٨٧ .
(١٢٢) الأشباه والنظائر: ١/ ٣٢ .
(١٢٣) شرح ابن عقيل: ١/ ٣٠٦ .
(١٢٤) شرح الأشموني: ١/ ٣٥٥ .